UN WOMEN
United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women

دليل

القيادات البرلمانية فى حماية حقوق المرأة

٢٠١١

هيئة الأمم المتحدة للمرأة UNWOMEN
مكتب مصر

تحرير: أ.د.على الصاوى

رقم الإيداع:

لا تعبر الآراء الواردة فى هذا الدليل بالضرورة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة UNWOMEN

المحتـويات

تقديم ٥

مقدمة ٧

المحور الأول: المشاركـة السياسيـة للمرأة

الموضوع الأول: دور القيادات البرلمانية فى التمكين السياسى للمرأة ٩

الموضوع الثانى: نظام الكوتا ودور الأحزاب السياسية ١٤

الموضوع الثالث: الكوتا والنظم الانتخابية ١٨

الموضوع الرابع: التمويل السياسى ٢٢

المحور الثانى: المساواة فى الحقوق

الموضوع الأول: البرلمان كمؤسسة سياسية وإجرائية ٢٦

الموضوع الثانى: الإلتزامات الدولية ٣١

الموضوع الثالث: الموازنة العامة والنوع الاجتماعى ٣٥

الموضوع الرابع: أجندة تشريعية للمرأة ٤٠

المحور الثالث: الإعـلام

الموضوع الأول: الإعلام والسياسة ٤٤

الموضوع الثانى: إعداد المكاتب الصحفية والمتحدث الإعلامى ٤٨

الموضوع الثالث: صناعة الأخبار ٥٢

تقديم

يسعدنى أن أقدم لهذا الإصدار الجديد الذى تقدمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة للقيادات والنشطاء المعنيين بالعمل البرلمانى وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة فى مصر والدول العربية. وقد قام بتعريب وتحرير هذا الدليل أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة وهو خبير متخصص فى الدراسات البرلمانية، استنادا الى دليل أعدته هيئة الأمم التحدة للمرأة وكان موجها لدول أمريكا اللاتينية، ولهذا تم تعريبه وإعداده ليناسب السياق المصرى والعربى.

ويتعرض الدليل الى أهم التشريعات الوطنية لدعم حقوق المرأة، وكذلك أهم المعاهدات والاتفاقيات الدولية بشأن المرأة،

ومن حيث الجمهور المستهدف، فقد تم تصميم الدليل لاستخدامه بواسطة البرلمانيين – من الرجال والنساء – المعنيين بدعم دورهم القيادى فى وضع سياسات تحمى حقوق المرأة.

أما بالنسبة لشرح الدليل والتدريب عليه، فيتطلب الأمر إعداد مجموعة من المدربين/الميسرين facilitators (من الرجال أو النساء)، ممن لديهم خبرة عملية كبيرة فى إدارة وتيسير ورش العمل مع البرلمانيين، ودراية كافية بقضايا النوع وحقوق المرأة، ومعرفة شاملة بأبعاد وحالة المشاركة السياسية للمرأة فى المجتمع، ودراية بالتشريعات التى تعزز حقوق المرأة، وكذلك معرفة كافية بإجراءات العمل البرلمانى الوطنى. كما أنه من المفيد دعوة متحدثين فى بعض الجلسات، لعرض خبرات مميزة فى الموضوع.

ومن حيث منهجية التدريب على الدليل، فقد تأخذ شكل ورشة عمل، تبدأ بعرض أهدافها، ومدتها، والمشاركة المطلوبة فى كل محور. ثم تبدأ الجلسة

بمحاضرة مختصرة تشرح أبعاد الموضوع فى سياقه الوطنى، يعقبها تدريبات عملية بمشاركة الحاضرين حول كيفية تطبيق ما تعلموه. وبهذا، يمكن تنفيذ الورشة فى يوم ونصف، عبر ثلاث جلسات، كل منها حوالى ثلاث–أربع ساعات. ويتم عمل ملخص لتقييم كل جلسة، ثم الورشة ككل، يوضح فى التقرير النهائى أثر الورشة على المشاركين.

ومن المفيد أن يركز المدرب على الأوضاع الوطنية، ويشير قدر الإمكان إلى الإطار الدستورى والقانونى الوطنى.

أرجو أن يكون فى هذا الإصدار غفادة للمعنيين بالتمكين السياسى للمرأة والتعاون مع البرلمان الوطنى والأعضاء للمساعدة على تحقيق ما أبرزته أهداف الألفية التى وافقت عليها الدول العربية ضمن أغلب جول العالم، وتؤكد على أن المواطنة والديمقراطية والتنمية الشاملة تتطلب تعزيز مشاركة كاملة وفعالة للمرأة فى آليات صنع القرار الوطنى.

د.مايا مرسى

المنسق الوطنى

هيئة الأمم المتحدة للمرأة–مصر

مقدمــة

الغرض من الدليل

دعـم وتعزيـز المشـاركة السياسـية للمـرأة، مـن خـلال أدوات للتعامـل مـع الأحزاب السياسية، والعمل البرلمانى، والنظم الانتخابية، والإعلام. وقد تم إعداد الدليل بالاستفادة من إصدار مشابه فى إطار البرنامج الإقليمى لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة فى دول أمريكا اللاتينية والكاريبى أعوام ٢٠٠٩-٢٠١١، بتمويل مـن هيئـة الأمـم المتحـدة للمـرأة (UNWOMEN)، بـدعم مـن الوكالـة الأسـبانية للتنمية الدولية (AECID)، ليناسب الظروف المصرية والعربية بشكل عام.

ويـأتى هـذا الـدليل اسـتجابة للظـروف الانتقاليـة والتاريخيـة التـى تمـر بهـا مصر والمنطقة العربية، وتشهد تغيرات فى الأطر الدستورية والسياسية، ومن ثمّ قد يعـاون البرلمـانيين فـى إدخـال إصـلاحات دسـتورية وتشـريعية وإجـراءات وسياسـات تشجع على تمكين المرأة واحترام حقوقها.

المحتويات:

يضـم الـدليل ثلاثـة محـاور تدريبيـة، ينقسـم كـل منهـا إلـى ثلاثـة أو أربعـة موضوعات، يتم تناولها فى جلسات متتالية، على هيئة ورش عمل.

وتقـدم المحـاور الثلاثـة معلومـات واقعيـة حـول كيفيـة دعـم وتيسـير دور القيـادات المدنيـة، مـن الرجـال والنسـاء، فـى بلـورة تيـار رئيسـى حـول منظـور النـوع الاجتمـاعى، مـن خـلال الأدوات التشـريعية والاتفاقيـات الدوليـة التـى تعـرض علـى البرلمان.

فالمحور الأول يقدم معلومات حول الإجراءات الاستباقية الممكنة لتعزيز المشـاركة السياسـية للمـرأة، وطنيـاً وإقليميـاً، أمـا المحـور الثـانى فيركـز علـى آليـات

إبراز قضايا النوع الاجتماعى على الأجندة التشريعية، والإصلاحات الدستورية، والاتفاقات الدولية، ثم يستعرض المحور الثالث أدوات التأثير فى الإعلام الجماهيرى ودوره فى الحياة السياسية، والضغط على البرلمانيين لتبنى السياسات والإجراءات المشجعة على احترام حقوق المرأة داخلياً وخارجياً.

وأتوجه بخالص الشكر والتقدير الى الزميلين، أ.د. حسن سلامة، أستاذ العلوم السياسية بالمركز القومى للبحوث والأستاذ الزائر بدبلوم الدراسات البرلمانية بجامعة القاهرة، ود.كريم السيد، المتخصص فى الشئون البرلمانية والمحاضر بدبلوم الدراسات البرلمانية بجامعة القاهرة، على تفضلهما بمراجعة مسودة الدليل، تطوعا ودون أى مقابل، فلهما خالص التقدير، إلا أن المسئولية العلمية عما ورد فى الدليل تقع على عاتق المحرر وحده.

على الصاوى

القاهرة: أغسطس ٢٠١١

المحور الأول: المشاركة السياسية للمرأة

الجلسة الأولى: دور القيادات البرلمانية فى تمكين المرأة

القسم الأول: عرض ومناقشة

أولاً: المقصود بعبارة "التمكين السياسى: إزالة العوائق والعقبات التى تحول دون المرأة وممارسة حقوقها السياسية، وبعلاقاتها بالشرائح والجماعات الاجتماعية المختلفة، ولهذا فهى تتأثر بمدى إدراك الشخص للمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع، وفى المنطقة والعالم، مع الوعى بالخصوصية الوطنية، التى تؤثر على القدرات التنظيمية للحركة النسائية واستراتيجياتها، وعلى نوعية الصعوبات التى تواجهها عند المطالبة بالمساواة وتحقيق مجتمع ديمقراطى تعددى.

(عرض موجز لبعض المبادرات/المنظمات الفاعلة)

ثانياً: برغم تحقيق عدد من المطالب، إقليمياً ودولياً، لا تزال المرأة تواجه عقبات أمام مشاركتها السياسية عموماً، ودورها فى صنع السياسات العامة، والوصول للمواقع القيادية فى الحياة السياسية. ولعل أهم العقبات هى:

- نقص الموارد الاقتصادية.
- التقاليد السائدة ودور القوى الاجتماعية المحافظة والتقليدية.
- تزايد دور الدولة فى تقديم الخدمات، وتعقد آليات اتخاذ القرار الحكومى.
- تذبذب تمثيل المرأة فى البرلمان، من دورة إلى أخرى.
- صعوبات الحصول على المعلومات، والوصول إلى الإعلام.

- ندرة الاستشارات العملية للبرلمانيين، من الداخل والخارج، لتعزيز قدراتهم على الترويج السياسى لبرامجهم ولدفاعهم عن قضايا المرأة.
- أطر قانونية معقدة، تقيد المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة.
- غياب منظومة اتصال وشبكات تواصل فاعلة لتقديم الدعم والمؤازرة السياسية للبرلمانيين.
- القيود التى يفرضها الالتزام الحزبى، والنظم الانتخابية.

ثالثاً: من أجل دعم القيادات النسائية، من الضرورى اتخاذ إجراءات ملموسة لدعم أدائها السياسى، وقدراتها على التأثير فى المؤسسات المنتخبة عموماً، والبرلمان خصوصاً، ومن ذلك:

- دراسة متأنية للوضع السياسى والاجتماعى، واستيعاب العوامل الجوهرية التى تؤثر فى الحياة السياسية، واستخدام لغة بسيطة تساعد المرأة على التواصل مع مختلف التيارات والقوى السياسية، وتبادل الأفكار معها.
- تحمل المرأة لمسئولياتها باقتدار وبجدية، وفى مقدمتها الاستماع إلى المواطنين، والسعى إلى شرح وجهات نظرها وطرح مطالبها التى تحقق الخير للمجتمع ككل.
- إظهار الثقة فى النفس والإيمان بالهدف، لكى لا تصاب بالإحباط من مقاومة الإجراءات المؤسسية لظهور القيادات النسائية بها.
- تنمية المهارات الذاتية للمرأة (التفاوض، إدارة الصراعات..)، لأنها ضرورية للمشاركة فى الجدل والنقاش فى الأطر الديمقراطية، وعدم رفض الحوار والتفاوض من أجل الوصول إلى توافقات سياسية تعزز المساواة وعدم التمييز بين الرجل والمرأة.
- بناء التحالفات، مع القوى والتيارات التى تتفق فى الرؤى وتميل إلى الشراكة الحقيقية بين الرجل والمرأة. وتساعد هذه الشبكات والتحالفات على

الوصول إلى توافق حول بعض القضايا السياسية، لأنه لا توجد قضية يجمع عليها كل الناس فى أى سياق ديمقراطى، ولا يجب حجر الرأى مهما كان.

رابعاً: كيف يمكن التعامل مع الصراعات؟

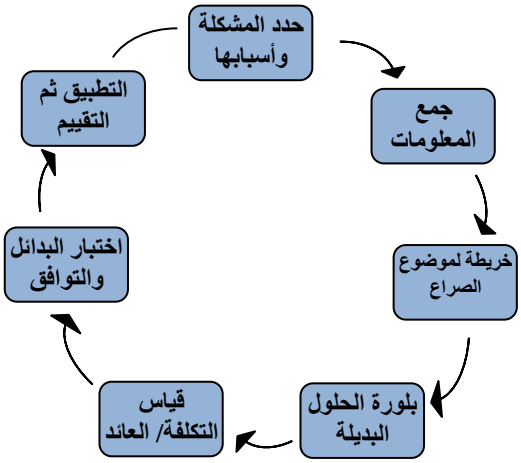

- حدد المشكلة، وعرف مصدرها وأسبابها الحقيقية.
- اجمع كافة المعلومات عنها من أطرافها.
- ارسم خريطة لموضوع الصراع، توضح أطرافه ومطالب ومصالح كل منها (الظاهرة وغير الظاهرة).
- قم ببلورة حلول بديلة، وابحث عن حلول مختلفة.
- حدد الأعباء والتكاليف المحتملة لكل بديل، وابحث عن حلول مناسبة للجوانب محل النزاع.
- حاول بناء توافق عام، ثم قم بتطبيق البدائل التى تم التوافق عليها.

(المدة: ١٠ دقائق).

القسم الثانى: تدريب عملى

أولاً: الهدف من هذا التدريب هو تعزيز قدرة المشاركين على معرفة مهاراتهم القيادية والقرارات المطلوبة للقيام بدور قيادى فى البرلمان، وكذلك دراسة الآليات الضرورية للقيادات النسائية فى البرلمان لتحقيق الأهداف العامة بشأن تمكين المرأة.

(مدة النقاش ٣٥ دقيقة).

يتم توفير قاعة كبيرة مزودة بمقاعد فردية يمكن تحريكها لتشكل مجموعات نقاش مصغرة، كما يتم توزيع مادة تدريبية حول "مواصفات القيادة الناجحة" على المشاركين.

ثانياً: إدارة التدريب العملى:

١- يتم تشكيل أربعة مجموعات عمل تضم مشاركين من الرجال والنساء، وتزود كل مجموعة بسبورة وأدوات كتابية لعرض مقترحات المجموعات، ويعين كل مجموعة ميسر، وتختار المجموعة أحد منها للتحدث باسمها.

٢- يحصل ممثل المجموعة على بطاقة تتضمن عدة جوانب للمهارات القيادية، بحيث يختار كل ممثل مجموعة أحد هذه الجوانب للتعليق عليها باختصار، (مدة ١٥ دقيقة إجمالاً).

٣-وبعد ذلك يتم التصويت من جانب المشاركين ككل على أفضل العروض، ثم يقوم المدرب (خلال ١٠ دقائق) بإثارة

من الأسئلة التى يمكن إثارتها:

- ما هى مواصفات القيادة الناجحة فى رأى المشاركين؟
- لماذا اختار المشاركون رجلاً أو امرأة لتمثيل المجموعة؟
- من هو القدوة فى القيادة فى نظر المشارك، محلياً وعالمياً؟، ولماذا؟
- ما هى نقاط القوة لدى المشارك باعتباره شخصيه قيادية؟

التساؤلات حول الموضوعات، من أجل تحديد مواصفات القيادة الناجحة فى العمل البرلمانى، يتم توثيق النقاشات لكى تكون مادة تعليمية فى البرامج التدريبية الأخرى.

ثالثاً: من المتوقع أن تحقق هذه الجلسة نوعاً من تبادل المعلومات والآراء حول الوضع السياسى والاجتماعى، ودور القيادات السياسية فى تعزيز حقوق المرأة ومشاركتها القيادية فى الحياة السياسية.

الجلسة الثانية: نظام الكوتا والأحزاب السياسية

القسم الأول: عرض ومناقشة

أولاً: تهدف هذه الجلسة الى استعراض الأدوات التشريعية بشأن الكوتا فى البرلمانات، وتمثيل المرأة فى الأحزاب السياسية، وذلك بنسب متنوعة تختلف من دولة إلى أخرى وتصل أحياناً ٢٠-٤٠% فى بعض الدول.

ثانياً: ما هى الكوتا؟

هى أدوات سياسية مؤقته تهدف إلى تخصيص مقاعد لتمثيل المرأة فى المجالس المنتخبة وذلك لمعالجة عدم المساواة والتمييز التاريخى ضد المرأة فى الحياة السياسية. لقد نجحت هذه الإستراتيجية فى دول عديدة على مدى الحقبتين الماضية، لأنها فتحت الباب أمام خوض المرأة للعملية الانتخابية والانخراط الفعال فى الحياة السياسية.

واليوم، هناك عدة دول تتبع أسلوب الكوتا، سواء فى البرلمان أو فى الأحزاب السياسية، وفقاً للظروف الوطنية. إلا أن الوضع العام لا يزال سلبياً فى مجمله حيث تقل نسبة تواجد المرأة فى البرلمانات والأحزاب السياسية بوجه عام.

(عرض موجز لتطبيقات الكوتا حول العالم خلال السنوات العشر الماضية

ثالثاً: تتنوع مشكلات تمثيل المرأة فى الحياة السياسية من دولة إلى أخرى، ولكن هناك أسباب اجتماعية وثقافية واقتصادية وتعليمية مشتركة، بالإضافة إلى عقبات خاصة فى السياق الوطنى لكل دولة، يجب أخذها فى الاعتبار عند تحليل أسلوب الكوتا وجدوى إتباعه.

رابعاً: وبالنسبة للأحزاب السياسية فإن تواجد المرأة فى مواقعها القيادية لا يزال محدوداً، بصرف النظر عن البرامج الانتخابية لتلك الأحزاب والقول بتواجد النساء بين أعضائها، إلا أن المرأة لا تصل كثيراً للمواقع القيادية فى أغلب الأحزاب، ولا توجد قواعد ملزمة أو مقاعد مخصصة للمرأة فى الأحزاب السياسية، ولا تزال الثقافة الحزبية السائدة غير مهتمة بإزالة التمييز ضد المرأة، وذلك لعدة أسباب منها:

- أن العمل السياسى دائم وقد يتعارض مع واجبات المرأة فى أسرتها.
- توجد أحكام مسبقة ضد قدرة المرأة على القيادة السياسية.
- الثقافة السياسية والاقتصادية السائدة لا تعترف بقيادة المرأة.
- الثقافة الاجتماعية تركز على دور المرأة فى الإنجاب ورعاية الأطفال.

عرض موجز لتواجد المرأة فى المواقع القيادية للأحزاب

القسم الثانى: تدريب عملى

أولاً: الهدف من هذا التدريب تعزيز قدرة المشاركين على التحليل بأهمية الكوتا فى الهياكل الحزبية ونسب تواجد المرأة فى المؤسسات المنتخبة.

يستمر هذا التدريب العملى لمدة ٤٠ دقيقة، وذلك فى قاعة كبيرة مزودة بسبورة كبيرة وأدوات كتابية، وعدد من البطاقات الملونة يكفى المشاركين.

ثانياً : إدارة التدريب العملى:

١- يتم توزيع البطاقات بشكل عشوائى على المشاركين، بحيث يكون الثلث باللون الأصفر والثلثان باللون الأخضر. ثم ينقسم المشاركون إلى مجموعتين حسب لون البطاقة، الأولى تضم حاملى البطاقة الصفراء (وهم ثلث المشاركين) والثانية تضم حاملى البطاقات الخضراء (وهم الثلثان).

٢- يطلب المدرب من مجموعة البطاقات الخضراء إعداد كلمة حول أهمية تخصيص اعتمادات مالية فى الموازنة العامة للدولة لتلبية احتياجات الفقراء من سكان المناطق الحضارية، بينما تعد مجموعة البطاقات الصفراء كلمة تدعو فيها بوضع تشريع تخصص مقاعد للمرأة فى مختلف المستويات التنظيمية للأحزاب السياسية، من القاعدة حتى مواقعها القيادية.

٣- يوضح المدرب قواعد العمل البرلمانى للمتحدثين، بحيث يخصص لكل مجموعة ٥ دقائق لطرح مقترحها واستعراض التعديلات التشريعية الضرورية لذلك،

٤- وبعد الانتهاء من الكلمتين يدعو المدرب لاختيار أحد المجموعتين فقط ليكون على جدول أعمال الجلسة بسبب ضيق الوقت، وبالتالى يتم التصويت على ذلك حتى تضع الأولويات الحقيقية لدى المشاركين.

٥- بعد انتهاء هذه المحاكاة البرلمانية يدعو المدرب كافة المشاركين للإجابة على التساؤلات التالية (خلال فترة مناقشة إجمالية ١٥ دقيقة):

- هل تشعر أنك تنتمى للمجموعة التى كنت من بينها؟، وهل تشكل أقلية أم أغلبية؟
- ما هى أهم المشكلات أو القيود التى ظهرت أثناء التصويت؟
- ما تفسيرك لاختيار المشاركين للموضوع الذى تمت مناقشته فى الجلسة المحاكاة؟

٦- يفتح المدرب باب النقاش بين المشاركين والمشاركات لتأكيد هذا الغرض من التدريب العملى، دور الكوتا فى تمكين المرأة فى التأثير فى السياسات التشريعية والمواقع الحزبية (وذلك لمدة ٥ دقائق). ثم يطرح المدرب سؤلاً عاماً مرة أخرى:

- ما هى المجالات التى يمكن تطبيق الكوتا فيها؟

٧- يقوم المدرب بتلخيص فاعليات الجلسة، وذلك بهدف تأكيد استيعاب المشاركين بأهمية وجدوى نظام الكوتا لتمكين المرأة داخل الأحزاب السياسية، لمستوياتها التنظيمية والقيادية المختلفة، من أجل تحقيق المساواة وكذلك التمييز ضد المرأة.

الجلسة الثالثة: الكوتا والنظم الانتخابية

القسم الأول: عرض ومناقشة

أولاً: تهدف الجلسة إلى استعراض أهمية تطبيق الكوتا فى النظم الانتخابية وكذلك فى المواقع الحزبية لضمان تمثيل عادل للمرأة، يجسد وزنها التصويتى ككتلة ناخبة فى المجتمع.

وقد اتبعت أكثر من مائة دولة فى العالم شكلاً من أشكال الكوتا، وبعضها أكد عليه فى الدساتير الوطنية، إلا أن أغلبها تناول الكوتا فى النظم الانتخابية على المستوى الوطنى أو فى المجالس المحلية، وكذلك فى الأحزاب السياسية.

وقد ساعدت هذه التجارب على إلقاء الضوء على مظاهر عدم المساواة والتمييز فى التمثيل السياسى للمرأة حول العالم.

عرض موجز لخريطة العالم، توضح الدول التى اتبعت الكوتا فى الأحزاب، وفى النظم الانتخابية، وتلك الدول التى ليس بها نظام كوتا على الإطلاق

ثانياً: نلاحظ أن دول أمريكا اللاتينية على سبيل المثال اتجهت إلى تطبيق الكوتا خلال التسعينات، حتى أن ١٠ دول من إجمالى ١١ دولة وضعت الكوتا فى النظام الانتخابى بها، (وهى: الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، كوستاريكا، الإكوادور، هندوراس، المكسيك، بنما، باراجواى، وجمهورية الدومينيكان)، ووصلت نسبة تمثيل المرأة إلى ٢٠-٤٠%، وتتجه بعضها إلى المناصفة تماماً بين الرجال والنساء فى المقعد البرلمانى وكذلك فى النظام الانتخابى.

ثالثاً: وطبقاً لطبيعة النظام الانتخابى، توجد تطبيقات متنوعة للكوتا، وتتميز كل منها بتحقيق نسبة معينة من تمثيل المرأة، وبالتالى لا يوجد حل وحيد

يناسب كل الدول، لأن ظروف كل دولة تختلف من الدوائر الانتخابية وحجم الدائرة، والمعطيات الاجتماعية والمحلية للدوائر الانتخابية.

رابعاً: يهدف هذا العرض إلى جذب انتباه المشاركين لأهمية تضمين القانون حزمة من العقوبات فى حالة عدم الإلتزام به، لأن غياب العقوبات يقلل من مصداقية القانون ككل، ولاسيما عند وجود انقسام إجماعى حول مبدأ الكوتا. ويتضح من الممارسة العملية أن الدول التى تفرض عقوبات جادة على الأحزاب التى لا تراعى الكوتا فى زيادة مستمرة (ومنها الأرجنتين، البرازيل، والمكسيك..).

القسم الثانى: تدريب عملى

أولاً: الهدف من هذا التدريب العملى هو تعزيز مهارات المشاركين فى تحليل أهمية قوانين الكوتا من أجل إلزام الأحزاب السياسية للمساواة بين الرجل والمرأة.

يستمر هذا التدريب لمدة ٤٥ دقيقة، وذلك فى قاعة كبيرة، مع استخدام بطاقات من أربعة ألوان، ومواد كتابية وسبورات ورقية لمجموعات العمل.

ثانياً: إدارة التدريب العملى:

١-يقسم المدرب المشاركين إلى أربعة مجموعات ويوزع البطاقات الملونة عليها، بحيث تناقش مجموعتان الجوانب الإيجابية للكوتا فى النظام الانتخابى، وتناقش المجموعتان الأخريان الجوانب السلبية للكوتا.

ويمكن أن يكون شكل البطاقات كالتالى:

قوانين الكوتا	المزايا	العيوب
	أ -	أ -
	ب-	ب-
	ج-	ج-

٢- يساعد المدرب مجموعات العمل على بلورة أفكارهم باستخدام هذه البطاقات بالإضافة إلى السبورة الورقية المخصصة للمجموعة (وذلك لمدة ١٠ دقائق).

يمكن أن يطرح المدرب سؤالين رئيسيين:

- هل الثقافة السياسية السائدة تشجع المرأة على خوض الانتخابات؟، ولماذا؟
- هل تصوت المرأة الناخبة للمرأة المرشحة؟، ولماذا؟

٣- بعد ذلك، تختار كل مجموعة ممثلاً لها لعرض أفكارهم (٥ دقائق لكل عرض).

٤- بعد انتهاء العروض وطرح المزايا والعيوب حول الكوتا فى النظام

الانتخابى، يلقى المدرب الضوء على عروض المجموعات، (وإجراء نقاش حولهما لمدة ١٠ دقائق):

٥- يقوم المدرب بتلخيص فعاليات الجلسة، موضحاً مزايا وعيوب تطبيق الكوتا فى النظام الانتخابى وقيادة الأحزاب السياسية، بما يزيد من فاعلية مشاركة المرأة وقدرتها على جذب أصوات الناخبين.

الجلسة الرابعة: التمـويل السياسى

القسم الأول: عرض ومناقشات

أولاً: تهدف هذه الجلسة إلى استعراض أهمية الدعم الاقتصادى وتمويل أنشطة المرأة فى الحياة السياسية، بالإضافة إلى أهمية التشريعات التى تسمح بذلك وتشجع على تمكين المرأة فى الحياة السياسية.

ثانيـاً: تمثل الموارد الاقتصادية أهمية خاصة لتفعيل مشاركة المرأة فى الحياة السياسية، وليس فقط فى وقت الانتخابات أو لدعم حملتها الانتخابية، وذلك لتحقيق مايلى:

- بناء صورة إيجابية للمرأة باعتبارها قيادة سياسية مؤهلة.
- دعم منافسة المرأة على المواقع القيادية فى الأحزاب السياسية.
- تمكين المرأة من العمل السياسى الذى يسبق فترة الانتخابات، وكذلك دعم حملتها الانتخابية.

ثالثاً: من أهم عقبات التمويل السياسى للمرأة مايلى:

- الفوارق الكبيرة فى الدخول للرجال والنساء.
- المساواة فى تحمل المسئوليات داخل الأسرة.
- ضعف تمثيل المرأة فى المواقع المدنية والإدارية بالهيئات والشركات المختلفة.
- مصاعب ظروف العمل والقيود التى تفرضها على المرأة.

رابعاً: ومع ذلك، فإن مناقشة هذه العقبات مسألة ضرورية لتمكين المرأة من شغل المواقع القيادية وتشجيع الجمهور العام على قبول وتأييد وصول المرأة للمواقع القيادية فى الحياة السياسية. ويحتاج المشاركون إلى إدراك هذا السياق المجتمعى، واستيعاب نظام عمل الحكومة ونظم الأحزاب والانتخابات حتى يمكن للمرأة المنافسة بكفاءة وجذب أصوات الناخبين.

عرض موجز للتشريعات التى تسمح بالدعم الاقتصادى للمرأة

خامساً: قامت بعض الدول بوضع التشريعات تضمن الدعم الاقتصادى للمرأة فى الحياة السياسية، إلا أن الإجراءات التنفيذية لتطبيق التشريعات يحتاج إلى اهتمام كبير، للنظر إلى التكلفة الاقتصادية التى تترتب عليها، والجدل الثقافى والقانونى حولها. وباختصار، فمن الضرورى مراعاة الوسائل اللازمة لمراقبة الموارد المخصصة لدعم المرأة فى الحياة العامة، والخاصة، والإشراف على الموارد شبه الحكومية التى يتم انفاقها.

سادساً: نلاحظ الأنظمة البرلمانية تسمح بمشاركة أوسع للمرأة عندما لا يوجد تيار سياسى يحتكر القوة فيها، وكذلك عندما تتسم أنظمة إدارة الدولة بالتنافسية وتسمح بالتعددية السياسية فيها، وبالتالى يسمح من الممكن فيها وضع قواعد لتقديم التمويل من فئات الأقل حظاً فى المشاركة والتمثيل، وأهمها المرأة.

القسم الثانى: تدريب عملى

أولاً: الهدف من التدريب تعزيز قدرة المشاركين على مناقشة أهمية وضع تشريعات تسمح بتمويل النشاط السياسى للمرأة، وتنمية قدراتها من خلال برامج تدريبية موجهه للمرأة فقط.

يستغرق هذا التدريب حوالى ١٥ دقيقة، وذلك فى قاعة كبيرة، مع تزويد المشاركين ببطاقات وسبورة ورقية لكل مجموعة عمل.

ثانياً: إدارة التدريب العملى:

١- يقسم المدرب المشاركين إلى مجموعتين، ويطلب من كل مجموعة الإجابة على المصفوفة التالية (يتم عرضها على شاشة أمام الجميع):

	إساءة استخدامه بواسطة المرأة	مزاياه للمرأة	اقتراح لتوزيع عادل للموارد حسب النوع الاجتماعى
التمويل السياسى			

٢-ويطلب المدرب من كل مجموعة عرض لمقترحاتهم (خلال ١٠ دقائق).

٣-وبعد انتهاء العروض، يقوم المدرب بتلخيص أفكار المجموعتين مع إبراز نقاط الاتفاق بينهما حول كيفية مراعاة النوع الاجتماعى فى توزيع الموارد خلال العملية الانتخابية، ويستخدم المدرب المصفوفة التالية:

	القضايا المرتبطة بتطبيق الاقتراح
الاقتراح بشأن توزيع التمويل حسب النوع الاجتماعى	

٤-يقوم المدرب بتلخيص تعليقات المشاركين على المصفوفة السابقة بحيث تشكل فى مجموعها إجابة على السؤال التالى: *هل من الضرورى وضع تشريع لتوزيع التمويل السياسى حسب النوع الاجتماعى؟*

٥-بعد انتهاء التدريب يعيد المدرب التأكيد على أهمية مراعاة النوع الاجتماعى فى التمويل السياسى ودعم الأداء الانتخابى للمرأة.

٦-يفتح المدرب باب النقاش الحر حول الأسئلة التالية:

- هل التمويل السياسى مسئولية الدولة وحدها؟، ولماذا؟
- هل يجب تقنين التمويل السياسى؟، ولماذا؟
- ما أهم مصادر التمويل السياسى فى الدولة؟
- ما الأدوات التى تقترحها لضبط نزاهة التمويل السياسى، بما يمنع تسرب الأموال غير المشروعة إلى الحياة السياسية؟

بعد مناقشة المشاركين للحاجة إلى تشريع بشأن التمويل السياسى ومنظور النوع الاجتماعى، يتم استعراض الأنشطة السياسية المختلفة التى تحتاج المرأة إلى تمويل للقيام بها، وكذلك أنشطة حملتها الانتخابية التى تحتاج لدعم مالى للقيام بها.

٧- يقوم المدرب بإعداد ملخص سريع حول تنفيذ التوصيات السابقة (٥ دقائق)، ويستعين بالمصفوفة التالية:

الموضوع	الفكرة الرئيسية	القضايا الهامة
١- وصول المرأة للمواقع السياسية القيادية.		
٢- نظم الكوتا والأحزاب السياسية.		
٣- الكوتا فى النظم الانتخابية.		
٤- التمويل السياسى.		

المحور الثانى: المساواة فى الحقوق

الجلسة الأولى: البرلمان كمؤسسة سياسية وإجرائية

القسم الأول: عرض ومناقشة

أولاً: تهدف هذه الجلسة إلى استعراض تجارب معاصرة فى إدخال تعديلات دستورية وتشريعية للتأكيد على حقوق المرأة وتمكينها من الوصول إلى البرلمان، ودعم أدائها داخل المؤسسة البرلمانية، وكذلك تعزيز قدرتها على المبادرة لتشريعات تراعى المساواة وعدم التمييز.

فالمؤسسة البرلمانية أحد الأعمدة الثلاثة للدول الديمقراطية، ويؤثر تشكيلها على نوعية الحكومة فى الدولة. ففى أمريكا اللاتينية على سبيل المثال، ينتشر النظام الرئاسى مما يجعل رئيس الدولة أهم طرف فى تشكيل الحكومة. وفى النظم الديمقراطية المعاصرة، يقوم الدستور بتحديد أدوار هذه الأطراف الثلاثة لنظام الحكم، ويحدد مهام المؤسسة التشريعية فى إصدار القوانين وفرض احترامها، ومراعاة الالتزامات الدولية عند وضع التشريعات وتنفيذها.

وبالنسبة لموضوع المساواة وحماية كوتا المرأة، فإن أغلب البرلمانات لا تزال متعسرة فى أداء دورها كمؤسسة تشريعية ورقابية بسبب ضعف تمثيل المرأة فيها، وبالتالى محدودية الاهتمام بمصالحها وأولوياتها على الأجندة التشريعية للبرلمان، وضعف الاهتمام من النواب بقضايا النوع الاجتماعى، والمعرفة بالأطر القانونية الوطنية والدولية التى تنص على حقوق المرأة.

كما تهدف الجلسة إلى جذب انتباه المشاركين نحو نقاط الضعف فى تطبيق هذه التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية، وأهمية مراقبة أداء الحكومة (السلطة التنفيذية) لتطبيق هذه القوانين والاتفاقيات.

عرض موجز لتمثيل المرأة فى البرلمانات المعاصرة، وتطور نسب تمثيل المرأة فى البرلمان الوطنى

ثانياً: وضع التشريع وتطبيقه

من الضرورى وضع تشريعات تحقق تمكين المرأة، ومراقبة تطبيقها من أجل دعم حقوق المرأة، وبالتالى من المهم استيعاب النصوص الدستورية والاتفاقات الدولية التى تلتزم بها الدولة بشأن حقوق المرأة، وذلك على النحو التالى:

أ- بالنسبة للدستور، يجب مراعاة دستورية القوانين، وعدم تناقض القانون العادى مع أحكام الدستور، وأن تكون توجهات مشروعات القوانين والاقتراحات التشريعية للأعضاء مؤيدة لمبدأ المساواة وعدم التمييز، التى ينص عليها الدستور. وقد خطت عدة دول خطوات كبيرة مؤخراً لتأكيد الحقوق الدستورية للمرأة، ومنها على سبيل المثال: مبدأ المساواة فى الحقوق السياسية بين الرجل والمرأة.

ب-ومن أهم المؤشرات الحديثة فى أمريكا اللاتينية:

- كل الدساتير تعترف بالمواطنة الكاملة وعدم التمييز بين الرجل والمرأة، بما يتجانس مع التقاليد الدستورية المعاصرة فى أوروبا.
- فى بعض الدول (هندوراس) توجد قوانين تعاقب على التمييز بين الرجل والمرأة.
- فى بعض الدول مثل (الأرجنتين) توجد إجراءات لتحقيق مساواة واقعية بين الرجل والمرأة فى الحياة السياسية.
- قامت بعض الدول (بنما) باتخاذ إجراءات استباقيه فى النظام التعليمى لتشجيع مشاركة المرأة فى الحياة العامة.
- فى حالات أخرى، تلتزم الدولة لتحقيق المساواة فى الفرص بين الرجل والمرأة، بحيث يتطلب ذلك اتخاذ إجراءات إيجابية تعزز من مشاركة المرأة فى الحياة العامة وتبرر التمييز الإيجابى المؤقت لها.
- تنطلق بعض الدول (بوليفيا) من الأهمية الأخلاقية للمساواة وحقوق المرأة من أجل تقريب الفجوات بين المجموعات العرقية والثقافية فى المجتمع.

ج- هناك بعض المقترحات التى تساعد البرلمانيين عند صياغة الاقتراحات بمشروعات القوانين أو مناقشة مشروعات القوانين ووضع المعايير اللازمة لتحقيق المساواة وعدم التمييز بسبب النوع الاجتماعى، ومنها:

- الحصول على معلومات كافية ودقيقة حول الاقتراح التشريعى بالإضافة إلى مزاياه السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- صياغة المواد الحاكمة فى التشريع المقترح قبل الدخول فى مفاوضات مع الأطراف الاجتماعية صاحبة المصلحة أو التى قد تتضرر عند تطبيقه، وإجراء نقاش مع النواب المنفتحين ذهنياً من الرجال والنساء.
- من الضرورى التأكيد على المساواة وعدم التمييز فى إطار حكم القانون ودون التأثر بالاتجاهات الثقافية التى تكرث عدم المساواة.
- استخدام لغة تشريعية مناسبة لتأكيد عدم التمييز، ووضع نصوص واضحة الدلالة من أجل تجنب الغموض عند تطبيقها أو إساءة تفسيرها.
- تجنب استخدام المصطلحات المعقدة بقدر الإمكان، حتى يكون المقترح التشريعى واضحا ومؤثراً على بقية المواد، ولاسيما الجمهور العام غير متخصص فى القانون، ولا يعنى ذلك تجاهل المنطق القانونى فى صياغة المقترح التشريعى وإنما يعنى استخدام مفردات قانونية مبسطة وواضحة.
- عدم الابتعاد عن العبارات والمصطلحات القانونية المألوفة (وبالتالى المقبولة اجتماعياً)، من أجل ابتكار مصطلحات جديدة أكثر تعقيداً.

القسم الثانى: تدريب عملى

أولاً: يهدف هذا التدريب إلى تعزيز قدرات المشاركين على تحليل النصوص الدستورية وتحقيق المساواة وحماية حقوق المرأة.

يستغرق التدريب حوالى ٤٠ دقيقة، وذلك فى قاعة كبيرة، مع تزويد المشاركين بسبورات ورقية وأدوات كتابية.

ثانياً: إدارة التدريب العملى:

١- يقسم المدرب المشاركين إلى ثلاثة مجموعات، تمزج بين الرجال والنساء فى كل منها، ويتم تشكيلها حسب رغبة المشاركين.

٢- بعد تشكيل المجموعات، يقوم المدرب بشرح التدريب العملى، وتقديم معلومات كافية لتحليل أسباب عدم المساواة فى النظام الدستورى والقانونى للدولة، ويمكن استخدام الشكل التالى:

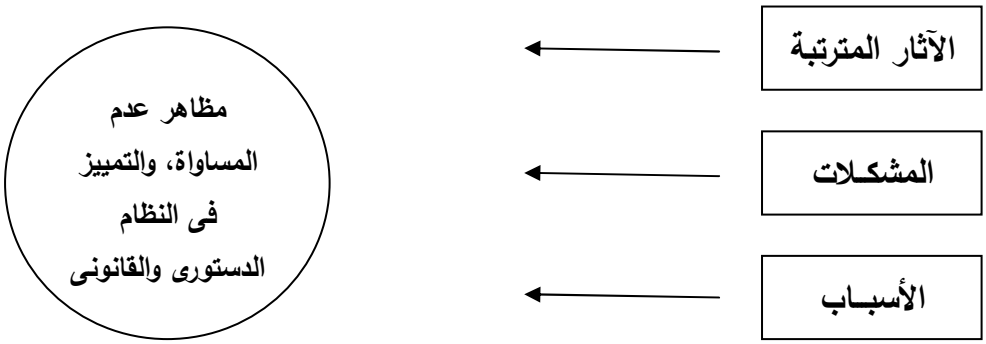

٣- يطلب المدرب من المشاركين تحديد أسباب عدم المساواة وفقاً للشكل السابق (وذلك خلال ١٥ دقيقة)، ويركز على الجوانب التالية:

- قوانين العمل، والمساواة فى ظروف العمل بين الرجل والمرأة.
- الاعتراف بحق المرأة فى اعتبار أعمالها المنزلية عملاً حقيقياً ومنتجاً.
- حق المرأة فى العيش دون التعرض للعنف.

٤- تقوم كل مجموعة بعرض أفكارها (١٠ دقائق لكل منها)، ويؤكد المدرب على أهمية توافق المعلومات حول الأسئلة محل النقاش لكى يتمكن المشاركون من صياغة مقترحات جادة وبناء تحالفات حقيقية مع الشرائح والقطاعات الاجتماعية المختلفة.

ويؤكد المدرب الخلاصة التالية:

أن أهم أسباب عدم المساواة تكمن فى قوانين العمل وحق المواطنين فى العيش بدون عنف، وتأكيد الدستور على تلك الحقوق والضمانات باعتباره المظلة الكبرى للتشريعات والسياسات العامة فى الدولة.

٥- يقوم المدرب بتلخيص فاعليات الجلسة، والتأكيد على الضمانات الضرورية لتحقيق المساواة وعدم التمييز بسبب النوع، ضمن الإطار الدستورى للدولة.

الجلسة الثانية: الإلتزامات الدولية

القسم الأول: عرض ومناقشة

أولاً: الهدف من هذه الجلسة شرح الإطار العام للاتفاقيات والمعاهدات الدولية التى تؤكد على حقوق المرأة كجزء أصيل من منظومة حقوق الإنسان، وبوجه خاص تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة فى العمل البرلمانى، وتمكين النواب من وضع تشريعات تؤكد المساواة وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة، وتحرص على مراقبة تنفيذها وإزالة أشكال التمييز بين المواطنين بسبب النوع الاجتماعى.

ثانياً: تزداد أهمية الاتفاقيات الدولية فى تعزيز قدرة البرلمانات الوطنية على وضع قوانين تراعى تلك الالتزامات، وتعزيز قدرات الأعضاء على صياغة مقترحات تشريعية تكفل المساواة وخصوصاً بين الرجل والمرأة فى البرلمان. ومن هذه الاتفاقات الدولية ما يؤكد على تكافؤ الفرص ونبذ العنف والمسئولية المشتركة للوالدين، والتمثيل المتكافئ فى النظام الانتخابى والمؤسسة النيابية، إلا أن العديد من القوانين الوطنية لا تزال أقل إلتزاماً بذلك.

ثالثاً: ومن أبرز هذه الاتفاقات والمعاهدات الدولية:

- اتفاقية الأمم المتحدة لعام (١٩٧٩) "من أجل إزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة"، والمعروفة باسم "العهد العظيم للمرأة".
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٠٤/٤٨ بشأن إزالة أشكال العنف ضد المرأة، وصدر عام (١٩٩٣).
- خطة عمل مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية عام (١٩٩٤).
- البرتوكول الاختيارى لاتفاقية السيداو، عام (١٩٩٩)، والذى يتضمن أيضاً إجراءات ضرورية على الحكومات اتخاذها لضمان تمتع المرأة لتلك الحقوق، مع ملاحظة أن لجنة السيداو تمثل السلطة العليا فى مراجعة

التقارير الدورية التى تقدمها الدول الأعضاء (كل أربعة أعوام) حول مستوى انجازها لأهداف الاتفاقية.

عرض موجز لموقف مصر من الاتفاقيات الدولية السابقة والمعنية بالمرأة وتمكينها

رابعاً: هناك منظمات إقليمية ودولية أخرى أقامت بعقد اتفاقيات حول حقوق الإنسان والاعتراف بحقوق المرأة بشكل خاص، حتى تشكل المنتدى الدولى للدفاع عن حقوق المرأة، وأصبح يمثل مصدراً غنياً للتشريعات الوطنية. ومن أهم الاقتراحات التشريعية لحماية حقوق المرأة:

- تنفيذ الالتزامات الدولية من خلال إصدار قانون خاص.
- اعتبار نصوص الاتفاقية الدولية جزءاً أو ملحقاً للاقتراح التشريعى الذى يقدمه عضو البرلمان.
- يمكن لصاحب المقترح التشريعى الإحالة مباشرة إلى الاتفاقيات الدولية.
- من الممكن أن تتضمن التشريعات الوطنية أحكاماً تكميلاً حول الإجراءات أو العقوبات التى تتضمنها الاتفاقات الدولية.
- يجب صياغة مواد الاقتراح التشريعى بما لا يتعارض مع الالتزامات الدولية.

القسم الثانى: تدريب عملى

أولاً: يهدف هذا التدريب إلى تعزيز قدرة المشاركين على تحليل واستيعاب الاتفاقات الدولية الملزمة ضمن المقترحات التشريعية الوطنية، وبما لا يتعارض مع الدستور المأمول الذى يؤكد على حقوق المرأة.

يستغرق هذا التدريب حوالى ٤٠ دقيقة وذلك فى قاعة كبيرة، مع تزويد المشاركين ببطاقات من ثلاثة ألوان، وسبورة ورقية وأدوات كتابية لكل مجموعة.

ثانياً: إدارة التدريب العملى:

١- يقوم المدرب بتقسيم المشاركين إلى ثلاثة مجموعات، ويعطى كل مجموعة ثلاثة وثائق لكى تقوم بدراستها وتحليلها (خلال ١٥ دقيقة)، ومن بينها الاتفاقيات الدولية والإقليمية بشأن حقوق المرأة.

٢- تقوم كل مجموعة بدراسة الوثائق القانونية المخصصة لها، وتحديد المتطلبات اللازمة لإدراجها فى الإطار الدستورى والقانونى الحالى والمأمول، مع التركيز على المحاور الثلاثة التالية (خلال ١٥ دقيقة):

- حقوق العمل، والأجر المتساوى لنفس العمل، وعدم التمييز بين العاملين بسبب النوع الاجتماعى.
- الاعتراف بأن عمل المرأة فى المنزل لا يقابله أجر ولكنه يعتبر عملاً منتجاً.
- الحق فى العيش دون التعرض للعنف.

٣-يطلب المدرب من كل مجموعة عرض نتائج نقاشها (١٠ دقائق لكل مجموعة).

٤-يفتح المدرب باب النقاش حول الموضوعات التالية:

- مـا أهـم العقبـات أمـام تطبيـق الاتفاقـات والمعاهـدات الدوليـة بشـأن المساواة وعدم التمييز بسبب النوع، فى منظومة القوانين الوطنية؟
- هل يعلم المشاركون مضمون التقرير الوطنى حول السيداو؟، وما هى أهـــم العقبـــات التـــى تضمنها؟
- هـل يعلـم المشـاركون توصـيات لجنـة السـيداو لدولتهم؟

ثالثـــاً: يجمـــع المـــدرب العروض التى قدمتها المجموعات لإجراء تحليل أوسع فيما بعد.

يركز المدرب فى خلاصته على أهم المعارف التى تتضمنها هذا القسم من الجلسة، والأحكام التى تضمنتها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ومدى إلزاميتها للدولة وللمشرع الوطنى، وكيفية تطبيقها فى الواقع العملى وتقديم المقترحات التشريعية اللازمة لضمان المرأة التى أشارات إليها تلك الاتفاقيات الملزمة.

الجلسة الثالثة: الموازنة العامة والنوع الاجتماعى

القسم الأول: عرض ومناقشة

أولاً: تهدف هذه الجلسة إلى تعزيز قدرة المشاركين على مناقشة وتحليل ودعم الجهود اللازمة لإعداد موازنة تراعى النوع الاجتماعى، وتأكيد دور البرلمانيين فى ذلك عند مناقشة مشروع الموازنة والتصديق عليها.

وبدون شك، فإن الموازنة العامة من أهم الأدوات التى تترجم التشريعات إلى واقع، وتجسد السياسة العامة للدولة فى كافة المجالات، وبالتالى تعتبر أداة لتحقيق الأهداف السياسية من خلال توزيع وإعادة توزيع الموارد المالية. ويشكل النوع الاجتماعى أساسا جوهرياً فى الحكم على جودة الموازنات العامة، ومدى التزام الحكومة بأهداف تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، فبدون موازنة مالية تراعى النوع الاجتماعى سوف يصعب الحديث عن المساواة الحقيقة أو العدالة الاجتماعية.

ثانياً: وتتسم الموازنات المالية التى تراعى النوع الاجتماعى بما يلى:

- لا تنقسم حسب النوع بين الرجال والنساء.
- تراعى منظور النوع الاجتماعى فى كافة مكوناتها.
- تشجع على الالتزام الجاد نحو مشاركة منظمات المرأة فى مناقشة مشروع الموازنة.
- تراقب وتقيم الانفاق الحكومى ومجموعات العوائد من منظور النوع الاجتماعى.
- تشجع على الاستخدام الفعال للموارد من أجل تحقيق المساواة فى النوع وفى نفس الوقت التنمية البشرية الشاملة.

•تتضمن التركيز على برامج محددة لتمكين المرأة بدلاً من التقسيم التقليدى لموازنة فى شكل أبواب.

ثالثاً: وخلال الأعوام الخمسة الماضية، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتقديم دعم لعدد كبير من الدول حتى تستطيع تطوير موازنة عامة تراعى النوع الاجتماعى، وحققت تقدماً هاماً، ولاسيما على مستوى الحكومات المحلية.

رابعاً: ومن أجل هذا الغرض سيتم استعراض وسيلتين للعمل البرلمانى تساعدان على صياغة موازنة تراعى النوع الاجتماعى، وإعادة تنظيم الانفاق العام وهما:

أ- إدماج منظوم النوع الاجتماعى فى الأجندة التشريعية ومنظومة القوانين الوطنية، كما فعل برلمان المكسيك عندما قام بتشكيل "لجنة النوع الاجتماعى" خلال ٢٠٠٦-٢٠١٠.

ب-مراجعة تقديرات الإنفاق فى الموازنة العامة من حيث أثرها على النوع الاجتماعى.

ويلاحظ فى الحالتين السابقتين أن النموذج المكسيكى يسعى إلى تحقيق الانسجام فى المنظومة التشريعية الوطنية ككل، لكى تراعى النوع الاجتماعى، وذلك من خلال لفت الانتباه إلى الحقوق الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية للمرأة عند مناقشة المقترحات التشريعية المختلفة، وأيضاً من خلال طرح سياسات عامة تراعى النوع الاجتماعى، وتتضمن برامج محددة تهدف إلى تحقيق أنشطة اقتصادية وثقافية وإدارية تساهم فى التغيير الاجتماعى، وتعزيز نظرة الجمهور العام إلى تكافؤ الفرص كأساس للمجتمع الديمقراطى.

خامساً: ومن أهم الأدوات التنفيذية للوصول إلى موازنة مالية تراعى النوع الاجتماعى إجراء حوار شامل بين المؤسسات التنفيذية والتشريعية، الوطنية والمحلية، ومؤسسات المجتمع المدنى والباحثين، ومنظمات المرأة فى الريف والحضر، حتى يتبلور توافق مجتمعى حول منظور النوع الاجتماعى فى إعداد الموازنة المالية للدولة.

يقوم المدرب باستعراض بعض الأمثلة والتجارب الدولية فى إعداد موازنة تراعى النوع الاجتماعى

القسم الثانى: تدريب عملى

أولاً: يهدف هذا التدريب إلى تعزيز قدرة المشاركين على تحليل الموازنة من منظور النوع الاجتماعى، وكيفية إدراج الاتفاقات والمعاهدات الدولية فى التشريعات، وتطوير مقترحات تشريعية جديدة تحقق تكافؤ الفرص وعدم التمييز بسبب النوع الاجتماعى، ولاسيما فى مجال الموازنة المالية للدولة.

يستمر التدريب العملى لمدة ٤٠ دقيقة، وذلك فى قاعة كبيرة بدون تقسيم المشاركين لمجموعات عمل، لأن مضمون هذا القسم من الجلسة يعتمد على النقاش الجماعى المفتوح بين كافة المشاركين.

ثانياً: إدارة التدريب العملى:

١- يقوم المدرب بفتح باب النقاش الحر والعصف الذهنى حول الأسئلة التالية (لمدة ٢٠ دقيقة):

- ما أهم العقبات التشريعية أمام إعداد موازنة مالية تراعى النوع الاجتماعى؟
- ما أهم وسيلة لمراعاة النوع الاجتماعى عند إعداد الموازنة العامة والموازنات المحلية فى الدولة؟
- ما هى اللجان البرلمانية التى يمكن أن تدعم منظور النوع الاجتماعى عند مناقشة الموازنة العامة؟
- بالنسبة للقوانين التى تم إصدارها لتمكين المرأة، هل تتم مراعاتها عند إعداد مشروع الموازنة العامة أو الموازنات المحلية؟
- هل توجد إرادة سياسية لاستثمار الموارد العامة من أجل تمكين المرأة واحترام حقوقها؟

رابعاً: يقوم المدرب باختيار ثلاثة متطوعين لصياغة الأنشطة المطلوبة من البرلمانيين من أجل إجراء تحليل منظم وشامل لمشروع الموازنة بما يراعى النوع الاجتماعى.

يؤكد المدرب فى ختام الجلسة على أهمية منظومة النوع الاجتماعى عند مناقشة وإعداد الموازنة العامة للدولة، والحاجة إلى استراتيجية واضحة لإدخال إصلاحات فى نظام إعداد الموازنة العامة، ووضع القوانين اللازمة لمراعة النوع الاجتماعى فى وضع وتنفيذ السياسات العامة للدولة.

الجلسة الرابعة: أجندة تشريعية للمرأة

القسم الأول: عرض ومناقشة

أولاً: تهدف هذه الجلسة إلى تقديم معلومات حول الأجندة التشريعية للمرأة، بما يحقق درجة من التوافق العام مع القطاعات الاجتماعية المختلفة، وحشد الجهود لتنفيذ هذه الأجندة من خلال الوسائل التشريعية والرقابية الممكنة.

وقد قطعت بعض الدول شوطاً كبيراً فى هذا المجال، وأصبحت نموذجاً لغيرها من أجل تشجيع المشاركة السياسية للمرأة وحمايـة حقوقها، وزاد عدد البرلمانيين المقتنعين بالأجندة التشريعية اللازمة لتحقيق التمكين السياسى للمرأة.

وبدون شك، فإن وجود أجندة برلمانية للمرأة يساعد على بناء علاقات تعاون مع المجتمع المدنى من ناحية والكتل البرلمانية من ناحية أخرى، ويشجع الجميع على تبنى أفكار المساواة وعدم التمييز بسبب النوع الاجتماعى، وذلك فى إطار العمل البرلمانى، وعند إعداد الموازنة العامة أيضاً.

عرض موجز للأولويات التشريعية للمرأة

القسم الثانى: تدريب عملى

أولاً: يهدف التدريب إلى تشجيع المشاركين على بلورة أجندة تشريعية للمرأة فى إطار النظام البرلمانى والإجراءات التشريعية فى الدولة.

يقوم المدرب بتقسيم المشاركين إلى مجموعتين وذلك فى قاعة كبيرة، على مدى ٤٠ دقيقة، وتزويدهم بسبورات ورقية وأدوات كتابية ذات لونيين.

ثانياً: إدارة التدريب العملى:

١-يقوم المدرب بشرح أهداف التدريب، وأسلوب العمل البرلمانى فى دراسة وتقييم الاقتراحات التشريعية، وذلك من خلال مصفوفة بتضم العناصر التالية:

- العوامل الداخلية، ودور إدارة المؤسسة البرلمانية وتنظيم الجلسات فى صياغة الأجندة التشريعية، وصلاحيات الأعضاء، وامتيازات الأغلبية والأقلية، وأسلوب إدارة الجلسات العامة، ونظام عمل اللجان، وإعداد جدول الأعمال، وأشكال الدعم الفنى، ونظم المعلومات، وغيرها من إجراءات العمل البرلمانى.
- العوامل الخارجية، التى تتعلق بالأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنى، ووسائل الإعلام الجماهيرى، والرأى العام، والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة فى الدولة.
- نقاط القوة والضعف، وذلك فى العملية التشريعية ككل، ووسائل تنفيذ الأجندة التشريعية للمرأة.

٢- يقترح المدرب تقسيم المشاركين إلى مجموعتين، ويطلب من كل مجموعة اختيار أحد الموضوعات المدرجة على الأجندة التشريعية للمرأة من أجل صياغة مقترح تشريعى بشأنه (وذلك لمدة ١٥ دقيقة).

٣- يطلب المدرب من كل مجموعة عرض مقترحها (١٥ دقيقة لكل مجموعة)، وذلك حسب المصفوفة التالية:

عناصر التحليل

	العوامل الداخلية		العوامل الخارجية	
	القوة	الضعف	القوة	الضعف
التشريع				
التنفيذ				
الإعلام				

٤- يمكن للمدرب استخدام المصفوفة السابقة لبناء توافق عام عن المشاركين حول عناصر التحليل التالية:

- ما أهم القضايا على الأجندة التشريعية للمرأة؟، ولماذا؟
- ما أهم القضايا الخلافية لتلك الأجندة؟، وما أفضل استراتيجية للتعامل معها؟
- فى رأى المشارك، هل تحتاج الأجندة التشريعية للمرأة إلى تغيرات معينة؟، وماهى؟
- ما الأنشطة التى يقترحها المشارك لترويج الأجندة التشريعية للمرأة بين اللجان المختلفة فى البرلمان؟
- هل يوجد خبراء فى النوع الاجتماعى بين أعضاء البرلمان، أو فى الجهاز الفنى المعاون للنواب؟، وهل هم من الرجال أم النساء؟

٥-يقوم المدرب بتلخيص موجز لكل عرض قدمته المجموعتان، ويؤكد على أهمية هذا التدريب كوسيلة فى إعداد الأولويات التشريعية للمرأة.

ومـن المتوقـع أن تـزداد معـارف المشـاركين بالأبعـاد الأساسـية للأجنـدة التشـريعية للمـرأة، وأهميـة الـدور التشـريعى والرقـابى لضـمان احتـرام تلـك الأجنـدة، وكأساس لتعزيز قدراتهم القيادية فى الحياة السياسية عموماً.

٦- يقـوم المـدرب بتلخـيص مـوجز لهـذا المحـور الثـانى، بجلسـاته الأربـع السابقة (خلال ٥ دقائق)، ويمكن الاستعانة بالمصفوفة التالية:

عناصر التحليل المنظم لنتائج المحور الثانى من الدليل

الموضـوع	الفكـرة الأساسيـة	وسائـل التنفيـذ
١- القواعد الدستورية.		
٢- الاتفاقات والمعاهدات الدولية.		
٣- الموازنـــة العامـــة والنـــوع الاجتماعى.		
٤- الأجندة التشريعية للمرأة.		

المحور الثالث: الإعــلام

الجلسة الأولى: الإعـلام والسياسـة

القسم الأول: عرض ومناقشة

أولاً: تهدف الجلسة إلى مناقشة وتحليل العلاقات بين وسائل الاتصال والإعلام من ناحية والسياسية من ناحية أخرى، من أجل استثمار الإعلام لنشر حقوق المرأة والثقافة المرتبطة بها.

وتؤكد التجارب المعاصرة على وجود هذه العلاقة الارتباطيه، ولجوء السياسيين من رجال ونساء إلى الإعلام لتحقيق أهدافهم المتنوعة، ولجوء الإعلام إلى السياسيين لأهداف أخرى أيضاً. وبعبارة موجزة، إن السياسة والإعلام عالمان لكل منهما منطقة نفوذ خاصة به، ولكن توجد بينهما مصالح متبادلة وعديدة.

وقد أصبحت وسائل الإعلام والاتصال المتنوعة، التقليدية والالكترونية، قوة هائلة وأداة كبرى فى نشر الأفكار والمعلومات وإتاحة فرص التأثير فى دهاليز السياسة أمام الجمهور العام، الذى أصبح اليوم أكثر قدرة على التأثير فى صنع القرار السياسى، وفى البرلمانات التى تصنع القوانين، وأصبح أكثر دراية بكيفية عمل مؤسسات الدولة، وطرق التواصل معها والتأثير فى قراراتها.

وتتيح وسائل الإعلام التواصل بين المواطنين ومؤسسات النظام السياسى، كما تؤثر نشرات الأخبار فى نظرة الرأى العام إلى المؤسسات العامة وسلطات الدولة، وأداء النخبة السياسية بوجه عام، التى أصبحت تحت المجهر الدائم لوسائل الإعلام.

ثانياً: يترتب على ما سبق عدد من النتائج:

- أصبح الرأى العام يطالب بمحاسبة المسئولين عبر وسائل الإعلام.

- قد لا تكون المعالجة الإعلامية هى أفضل وسائل المحاسبة الاجتماعية للسياسيين، وليست هى الأدق أو الأكثر موضوعية.
- يسعى أطراف النظام السياسى إلى مطالبة الإعلام بنشر المعلومات بشكل سريع وشامل مهما كان الموضوع.
- يجب أن تتمتع وسائل الإعلام بالاستقلالية لكى تقوم بدورها فى المجتمع الديمقراطى، لأن الأخبار السياسية أصبحت هى المصدر الرئيسى للجمهور فى معرفة الشئون العامة وتشكيل الرأى العام اتجاه النظام السياسى.

القسم الثانى: تدريب عملى

يستمر التدريب العملى لمدة ٤٠ دقيقة، وذلك فى قاعة كبيرة مزودة بسبورة ورقية وأدوات كتابية.

أولاً: يهدف التدريب إلى تمكين المشاركين من تحليل أهمية الإعلام ونشر المعلومات التى ترتبط بحقوق الإنسان والمرأة بوجه خاص

ثانياً: إدارة التدريب العملى:

١-يقسم المدرب المشاركين إلى مجموعتين للقيام بتحليل الجوانب الإيجابية والسلبية للإعلام ودوره فى نشر المعلومات الدقيقة حول حقوق المرأة وذلك من خلال المصفوفة التالية:

وسائل الاتصال والإعلام	الجوانب الايجابية	الجوانب السلبية	التأثير علي السلطة التشريعية
التليفزيون			
الراديو			
الصحف			
الانترنت			

٢- بعد تشكيل المجموعتين، يقوم المدرب بإرشادهم حول كيفية استخدام تلك المصفوفة، بحيث تركز المجموعة الأولى على تحليل التغطية الإعلامية لشئون المرأة، وتركز المجموعة الثانية التحليل النقدى لطريقة تناول نشرات الأخبار لقضية حقوق المرأة (وذلك خلال ٢٠ دقيقة).

٣- بعد ذلك، تختار كل مجموعة متحدثاً باسمها لتقديم نتائج نقاشها أمام المشاركين (١٠ دقائق لكل مجموعة).

٤- يقوم المدرب بعمل ملخص بأهم النتائج التى توصلت إليها كل مجموعة، والجوانب الإيجابية والسلبية التى طرحتها كل منها (٥ دقائق).

٥- يمكن للمدرب أن يفتح باب النقاش الحر مرة أخرى حول الموضوع (لمدة ١٠ دقائق).

ثالثاً: يمكن للمدرب أن يختتم هذه الجلسة من خلال طرح الأسئلة التالية:

- هل الإعلام محايد عندما ينقل أخبار البرلمان؟
- كيف يمكن استثمار الإعلام لعرض أنشطة البرلمان التى تدعم حقوق المرأة؟
- ما أهم نقاط الضعف فى وسائل الإعلام عندما تغطى عمل البرلمان؟
- كيف يمكن تقييم أداء القسم الإعلامى والصحفى فى الأمانة العامة للبرلمان؟
- كيف يمكن توصيف الرأى العام بشأن البرلمان عموماً والسياسات البرلمانية التى تهدف احترام حقوق المرأة؟

فى الختام، يؤكد المدرب على أهمية التعامل مع وسائل الإعلام لكافة أطراف العملية الديمقراطية بالنظر إلى دور وسائل الإعلام والاتصال فى التواصل بين المجتمع والسياسة، كما يؤكد على أهمية وسائل الإعلام الجماهيرية فى تعزيز الدور القيادى للنواب من الرجال والنساء، وقدرتهم على ترويج الأجندة التشريعية والدفاع عن حقوق المرأة.

الجلسة الثانية: إعداد المكاتب الصحفية والمتحدث الإعلامى

القسم الأول: عرض ومناقشة

أولاً: تهدف هذه الجلسة إلى تزويد المشاركين من البرلمانيين، الرجال والنساء، بخلفية كافية عن العمل الإعلامى، وكيفية صناعة الخبر والتأثير فى توجهات الإعلام عند تناوله لحقوق المرأة وعدم التمييز بسبب النوع الاجتماعى، وتحليله للأداء البرلمانى بشأن المرأة.

وبوجه عام، يحتاج البرلمانيون إلى إعداد مكاتب متخصصة ومتحدثين للتواصل مع الإعلام، تكون على درجة عالية من المهارة فى إعداد الرسالة الإعلامية التى يريد البرلمان طرحها على المجتمع عبر وسائل الإعلام والاتصال، مع إبراز أهمية المتحدث الإعلامى فى تشكيل الرأى العام من خلال المواقف والرسائل التى يقدمها للجمهور.

ثانياً: من أهم النصائح للمتحدث الإعلامى، رجل أو امرأة ما يلى:

- المصداقية، فإذا كذب المتحدث الإعلامى أو بدا كأنه كاذب فسوف يفقد مصداقيته تماماً، وبالتالى يؤثر سلبياً على المؤسسة البرلمانية ككل، أما إذا أنكر الحقائق فإن ذلك يؤثر سلبياً على نظرة الرأى العام للمؤسسة البرلمانية ككل.
- الوضوح، من خلال استخدام عبارات محددة وبسيطة، برغم أن هذا الأسلوب ليس سهلاً دائماً، إلا أنه ضرورى فى أداء المتحدث الإعلامى.
- إظهار التعاطف، فإن إظهار التعاطف والتضامن يعتبر وسيلة مهمة لإيصال الرسائل إلى الجمهور العام عبر وسائل الإعلام.
- طرح المشكلات بشكل مباشر، مع التفكير الإبداعى فى طريقة طرحها، دون انحراف عن الخط السياسى العام للبرلمان.

•ضرورة فهم كيفية عمل الإعلام، والوسائل والإجراءات المتبعة به، ودورة حياة الخبر، والسياسة التحريرية للصحيفة أو الوسيلة الإعلامية، بحيث يستوعب المتحدث الإعلامى كل ذلك فى كافة تصريحاته ومواقفه بشكل تلقائى.

•تحديد الهدف، والتركيز على الموضوع الذى يتناوله المتحدث الإعلامى، مع الإحاطة بجوانب هذا الموضوع التى يود البرلمان طرحها على الرأى العام، وأن يكون لدى المتحدث بيانات كافية حول الموضوع.

القسم الثانى: تدريب عملى

أولاً: يهدف هذا التدريب تنمية مهارة المشاركين فى مجال بلورة الرسائل الإعلامية، وتقديم العروض حول المشكلات التى تواجه المرأة، مثل التمييز والعنف بسبب النوع الاجتماعى.

يجب أن يشارك الجميع فى حوار جاد وعلى هيئة مقابلات إعلامية، حتى تنمو مهاراتهم فى التعامل مع وسائل الإعلام (وذلك خلال ٣٠ دقيقة)، فى قاعة كبيرة مزودة بأوراق وأدوات كتابية لازمة للمناقشة.

ثانياً: إدارة التدريب العملى:

١- يقوم المدرب بتوزيع النماذج خاوية على المشاركين، ويطلب من كل مشارك صياغة رسالة إعلامية أو إعداد عرض موجز عن مشكلة تواجه المرأة فى المجتمع (مثل العنف المنزلى، أو التمييز، أو التحرش.. وذلك خلال ١٥ دقيقة).

٢- بعد ذلك، يطلب المدرب من المشاركين الصعود إلى المنصة وتلاوة الرسالة أو الكلمة الموجزة (وتستغرق هذه الفترة إجمالاً ٢٠ دقيقة، يتحدث فيها كل المشاركين).

٣- بعد انتهاء العروض، يطلب المدرب ثلاثة متطوعين لإجراء مقابلة مختصرة، ويطرح على كل منهم ثلاثة أسئلة مفاجأة، لكى يجيب كل منهم على كل سؤال فى حدود ثلاثين ثانية (وتستغرق المقابلات كلها ٥ دقائق).

٤- يشرح المدرب الفرق بين إعداد كلمة موجزة من ناحية وإجراء المقابلات الصحفية من ناحية أخرى، ويطلب من المشاركين التعليق على تلك الفروق (١٠ دقائق).

٥- بعد انتهاء هذا التدريب، يقوم المشاركون بتقييم الجلسة وما تضمنته من فاعليات وأنشطة، ويؤكد المدرب على أهمية الجودة فى أداء المتحدث

الإعلامى والمهارات اللازمة لكى يقوم بإيصال رسائل واضحة انطلاقاً من الأسس التالية:

- الثقة فى المعلومات والثقة فى الذات.
- المصداقية وجودة الأداء.
- تنظيم الرسالة أو العرض أو التصريح الإعلامى بشكل جيد.
- التفاؤل وتحفيز الجمهور على التفاعل الإيجابى مع الرسائل الإعلامية.

٦-يمكن للمتدرب فتح باب الأسئلة والإجابة عليها من واقع النقاط التالية:

- مـــا أهـــم المواصـــفات الإعلامية التى يجب توافرها لدى المتحدث الإعلامى؟
- ما أهم مصادر البيانات اللازمة للمتحدث الإعلامى من البرلمان لكى يدعم رسالته الإعلامية ويعزز الدور القيادى للنواب فى نظر الجمهور العام؟
- ما هى أهم الموضوعات عن الأجندة التشريعية للمرأة التى تساعد على تشكيل رأى عام إيجابى؟، ولماذا؟
- ما نوعية المتحدث الإعلامى للبرلمان الذى تفضله وسائل الإعلام؟، ولماذا؟
- ما الموضوعات الخلافية فى الأجندة البرلمانية للمرأة لدى الرأى العام؟

ختاماً، يؤكد المدرب فى ختام الجلسة على أهمية دور المتحدث الإعلامى للبرلمان، ودور المكاتب الصحافية للبرلمان فى نشر أجندة وتعزيز صورته القيادية لدى الرأى العام.

الجلسة الثالثة: صناعة الأخبار

القسم الأول: عرض ومناقشة

أولاً: تهدف هذه الجلسة إلى إحاطة المشاركين بوسائل صناعة الأخبار وتطوير مهارات المكاتب الصحافية والمتحدث الإعلامى للبرلمان فى التواصل مع الإعلام، وعرض الأنشطة البرلمانية ذات العلاقة للدفاع عن حقوق المرأة عبر وسائل الإعلام والاتصال المختلفة.

وبدون شك، فإن صناعة الخبر أو القصة الإخبارية هى محور عمل الإعلام، وتعتمد على نوعية البيانات والمعلومات المتوفرة للصحفيين، وكلما كانت البيانات شاملة استطاع البرلمان التأثير فى صناعة الخبر.

ثانياً: لهذا، يحتاج البرلمان إلى إنتاج معلومات أساسية وتقديم الحقائق (ماذا حدث بالضبط؟)، ومن هم الأطراف الفاعلة؟، وأين تمت الأحداث؟، ومتى؟، وطريقة حدوثها؟، والأسباب وراء حدوثها؟.

ثالثاً: وتتميز صناعة الأخبار الجيدة بثلاثة عناصر:

- أن يتضمن عنوان الخبر المعلومات الأساسية بدقة كافية، وبالتالى يشير إلى مضمون الخبر، ويشجع على الاهتمام بمتابعة تفصيلاته. وينقسم عنوان الخبر إلى المانشيت الأساسى والعناوين الفرعية.
- البيانات الأساسية والحقائق الهامة التى تشكل الخبر، وتصنع مادته الإعلامية.
- تفاصيل الخبر أو القصة الخبرية، التى تبدأ بالمعلومات، ثم تتناول التفاصيل وتجذب الاهتمام إلى أبعدها المختلفة، وقد تتضمن القصة جوانب فرعية أو ثانوية تؤثر فى مضمون الرسالة الإعلامية ككل.

القسم الثانى: تدريب عملى

أولاً: يهدف التدريب إلى تعزيز مهارات المشاركين فى صناعة الخبر والقصة الخبرية، من أجل طرح السياسات التشريعية والمالية التى تدعم حقوق المرأة.

يستغرق هذا التدريب العملى ٤٠ دقيقة، وذلك فى قاعة كبيرة، مزودة بسبورات ورقية وأدوات كتابية لمجموعات العمل.

ثانياً: إدارة التدريب العملى:

١-يقسم المدرب المشاركين إلى أربع مجموعات عمل ، تمثل كل منها أحد وسائل الإعلام (الصحافة، الراديو، التليفزيون، الانترنت)، ويطلب من كل مجموعة اختيار موضوع من الأجندة التشريعية للمرأة، ومحاولة مناقشته من خلال الوسيلة الإعلامية التى اختارتها المجموعة.

٢-بعد تشكيل المجموعات، يطلب المدرب منها صياغة رسالتها فى شكل خبر أو قصة خبرية، مع تحديد الحلفاء المحتملين لتلك الرسالة، وكيفية توسيع نطاق المؤيدين لها وقياس أثر الوسيلة الإعلامية على مضمون الرسالة وكيفية تقديمها، وذلك من خلال النموذج التالى:

	المخاطر	التحالفات الداخلية	التحالفات الخارجية	الفرص
طبيعة القوانين بشأن العنف المنزلى				

٣- يقوم المدرب بإرشاد المتدربين من أجل مناقشة الموضوع باستخدام المصفوفة السابقة، وكيفية صياغة الرسالة فى إطار الوسيلة الإعلامية المقترحة،

وتحديد المؤسسات والمنظمات التى يهدفون إلى مخاطبتها من خلال تلك الوسيلة الإعلامية، وتحقيق أكبر تأثير ممكن فيها.

٤- بعد انتهاء هذا التدريب، تقوم المجموعات بعرض تقاريرها، ثم يقوم المدرب بفتح باب النقاش وطرح أسئلة وإجابات حول القضايا التالية:

- هل يمكن إصدار تشريعات بشأن حقوق المرأة بشكل ناجح؟
- لماذا من المهم بناء تحالفات استراتيجية لضمان نجاح التشريع؟
- هل من المفيد وجود تحالف نسائى يضم عضوات البرلمان بضمان نجاح هذه المقترحات التشريعية وإصدارها، دون التقيد للانتماءات الحزبية للعضوات؟
- ما هى الموضوعات أو المواقف التى تؤثر التغطية الإعلامية فيها بشكل حاسم؟

٥-بعد انتهاء العروض، يؤكد المدرب الغرض من هذه الجلسة، وأهمية صياغة رسائل إعلامية واضحة وقوية لتعزيز دور البرلمان فى حماية حقوق المرأة، وأهمية مهارات النواب فى صياغة الخبر والقصص الخبرية لدعم أدائهم التشريعى ودورهم فى الدفاع عن حقوق المرأة.

٦-يقوم المدرب فى نهاية الجلسة بعمل ملخص موجز للمحور الثالث ككل (٥ دقائق)، ويمكن الاستعانة بالمصفوفة التالية:

التحليل المنظم لنتائج المحور الثالث

الموضوع	الأفكار الحاكمة	وسائل التنفيذ
١- الإعلام والسياسة.		
٢- إعداد المكاتب الصحافية والمتحدث الإعلامى.		
٣- صناعة الأخبار.		